ولبّ الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ان اعتراض الادارة الاميركية على مشاركة م.ت.ف. في مؤتمر السلام نابع من أساس الموقف الاميركي، الذي لا يعترف بالشعب الفلسطيني كشعب، ولا بوحدته ووحدة قضيته، ولا بحقه في تقرير مصيره. والجانب الاميركي، في موقفه هذا، قريب، الى حدّ بعيد، من الموقف الاسرائيلي من هذه المسألة. ولذلك، فان مسألة المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام، وبهذا المعنى، أبعد من ان تكون جزءاً من الخطوات الاجرائية على طريق الاعداد لهذا المؤتمر. انها مسألة تمسّ مضمون عملية السلام ذاتها. ولذلك، لا يكتفي الجانب الاميركي بالعمل لالحاق الطرف الفلسطيني بوفد عربي، وانما يضع شروطه المعروفة، وهي الشروط الاسرائيلية عينها، في استبعاد القدس، موضوعاً وتمثيلاً، وفي استبعاد أي فلسطيني مقيم في الخارج. وموافقة الادارة الاميركية على مشاركة وفد فلسطيني مستقل يتكوّن من شخصيات فلسطينية من الضفة والقطاع، باستثناء القدس، تحمل الدلالة عينها. فالمسألة، بالنسبة الى وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ليست في شكل التمثيل الفلسطيني، أكان مستقلاً أو طرفاً في وفد مشترك، وانما في تفصيل شكل المشاركة الفلسطينية على قدر مضمون المفهوم الاميركي لحقوق الشعب الفلسطيني.

ولأن موضوع المشاركة الفلسطينية في «مؤتمر السلام» هو بهذه الابعاد والتعقيدات، فان من السذاجة التصوّر ان جيمس بيكر قادر على حلها بالبساطة والسرعة اللتين يتخيّلهما. فهو إن نجح في ذلك يكون قد شطب قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني، وتخلّص من جميع قرارات الشرعية الدولية التي تعترف لشعبنا بحقه في تقرير مصيره، وفتح الباب لمفهومه لجوهر الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كصراع بين دول؛ وبالتالي، فلا وظيفة للمؤتمر سوى انجاز عملية تطبيع العلاقات بين اسرائيل وبين جميع الدول العربية بلا استثناء.

وقد تشجّع بيكر كثيراً من موقف بعض الدول العربية التي قبلت بالمشاركة في «مؤتمر السلام» دون التوقف عند موضوع التمثيل الفلسطيني؛ بل ان بعضها وافق على هذه المشاركة بصفة مراقب حتى قبل ان تتضح معالم هذا المؤتمر، سواء من ناحية الاطراف المشاركة فيه، أو من ناحية صلاحياته واستمراريته، أو من ناحية دور الامم المتحدة فيه. ومعروف ان ثمّة قبولاً بما طرحه الاميركيون بهذا الشأن. والبعض قفز عن مشكلة المشاركة الفلسطينية بالتحدّث، ببساطة، عن قبوله بما يقرره الشعب الفلسطيني بهذا الخصوص.

لقد اتخذت القيادة الفلسطينية، منذ البداية، موقفاً واضحاً، ينطلق من التركيز على مضمون العملية، ومن التمسّك الحازم ببرنامج السلام الفلسطيني، وبقرارات الشرعية الدولية، وبعدم التفريط بأي منها. وببساطة، فان م.ت.ف. لا تملك حق التنازل عن ذاتها: برنامجاً ووحدة قضية وحقوقاً. وفي مواجهة النصائح والضغوط التي مارستها، وتمارسها، أطراف واسعة جداً، عربية ودولية، للقبول بشكل المشاركة التي تطرحها الادارة الاميركية والاتحاد السوفياتي، رئيسا المؤتمر، كان ردّنا بضرورة العودة الى جوهر العملية، والى توفير الضمانات اللازمة لانجاز الانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي العربية، والفلسطينية، المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتطبيق قرارات الامم المتحدة الخاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وبحق المنظمة البديهي في تشكيل وفدها من الداخل والخارج، وفي كونها مرجعيته الوحيدة، وفي حقها في الاعلان عنه، وعدم القبول بأي تدخّل خارجي في عملية السلام.